المحور الأول:
عموميات حول الأسواق المالية

المحور الأول

عموميات حول الأسواق المالية

قبل التعرف على حيثيات ومكونات السوق المالية الدولية، وسرد وتحليل كل ما يتعلق بها، يجدر بنا أولا التعرف على السوق المالية بصفة عامة ومن وجهة نظر أكاديمية، ليتسنى لنا بعد ذلك ضبط المفاهيم والمصطلحات الخاصة بها وكذا التمكن من التفرقة بين أهم المصطلحات الخاصة بالسوق المالية المحلية والسوق المالية الدولية.

أولا : تعريف السوق المالي .

للسوق المالي تعاريف متعددة ومتنوعة، تداولتها المؤلفات المختلفة للباحثين في مجال العلوم الاقتصادية والمالية والتخصصات المتفرعة عنها، لدرجة أنه يصعب حصرها في تعريف واحد شامل ودقيق ، إذ نجد أن أغلب التعاريف الموضوعة للسوق المالي ، تركزت حول أحد التعاريف التالية :

I. تلك الآلية التي يمكن من خلالها حشد وتجميع وتوجيه ادخارات الشركات والحكومات و الأفراد على مختلف أوجه الاستعمال الإنتاجية وغير الإنتاجية[1].

II. بأنه الآلية التي تمكن وتيسير للمتعاملين فيها القيام بإصدار وتداول أدوات الاستثمار القصيرة والطويلة الأجل . بتكلفة معاملات منخفضة وأسعار تعكس فرضية السوق الكفؤ[2].

III. هي مكان التقاء عرض الأموال (المدخرين) بالطلب عليها (المستثمرين) حيث أنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة وبالتالي تساعد في تكوين و صناعة رأس المال الذي يعتبر واحدا من أهم عوامل الإنتاج[3].

IV. وسيلة ينتفي فيها شرط المكان ،يلتقي خلالها المشترون و الوسطاء و المتعاملون والإداريون من ذوي الاهتمامات المادية أو المهنية بالأدوات الرأسمالية والنقدية أو بالصرف الأجنبي بغرض تداول وتوثيق وتعزيز الأصول المختلفة الحقيقية والمالية

---

[1] مروان عطون : الأسواق المالية و النقدية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال أدوات و آلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 1993، ص(16) .

[2] السيد متولي عبد القادر : الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ، دار الفكر – عمان ، الأردن – 2009، ص (67).

[3] محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ـ الإسكندرية ـ 1998، ص(1) .

والنقدية لفترات متباينة طويلة أو قصيرة اعتمادا على قوانين وأنظمة وتعليمات و إلى حد ما عادات وتقاليد وأعراف معتمدة محليا أو دوليا[1].

❖ **استنتاج :**

وبذلك أصبح التعريف الآتي للسوق المالي يعكس وجهة نظر الباحث :

إذ أن المقصود بالسوق المالي هو آلية* أكثر منه موقع مادي أو منطقة جغرافية وبالتالي فهي هيئة منظمة تسمح بتسهيل عملية تدفق الأموال من وإلى الشركات والحكومات والأفراد من أجل تمويل الاستثمارات وفق منهج يعمل على إصدار وتداول أدوات مالية متنوعة تتراوح آجال استحقاقها من أقل من سنة إلى متوسطة وطويلة ،وتوثيقها وفق قوانين وأنظمة وتعليمات وبما يتناسب مع تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة .

ثانيا : أقسام السوق المالية.

تركز العديد من المراجع العلمية فيما يخص أقسام الأسواق المالية على معايير مختلفة لإبراز أجزاء السوق المالي ،إلّا أن أكثر التقسيمات شيوعا ،هو التقسيم الذي يقر على أن السوق المالي يتكون من فرعين رئيسيين هما سوق رأس المال و السوق النقدية ، وما يتفرع عن كل واحد منهما ، كما يوضح ذلك الشكل رقم(01) التالي :

---

[1] هوشيار معروف كاكا مولا، الاستثمارات و الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع -عمان ،الأردن ـ 2003، ص(58) .

* يقصد بالآلية المجال أو الإطار أو الإجراءات والقواعد التي يدار على أساسها سوق المال.

شكل رقم (1): أقسام الأسواق المالية.

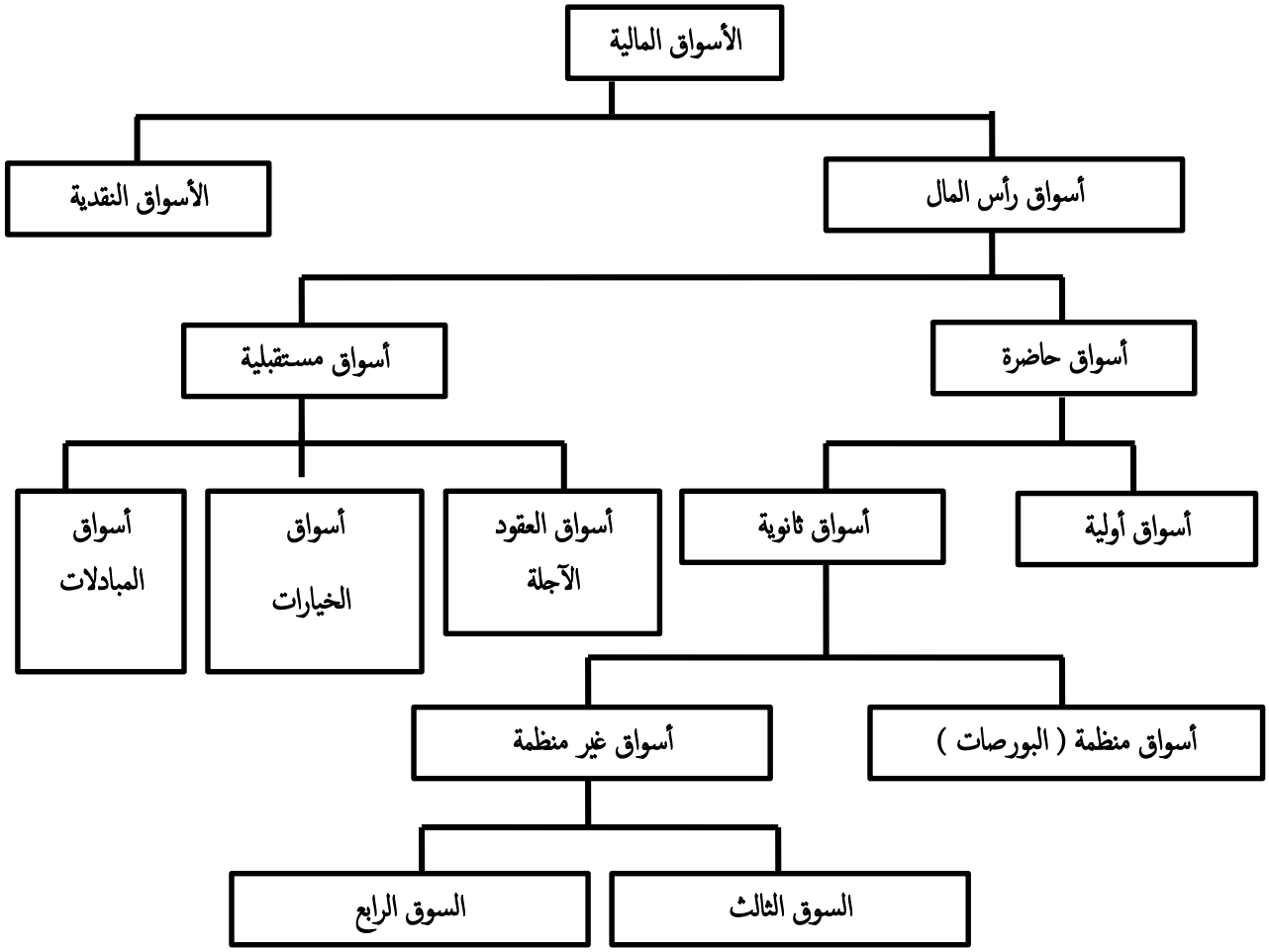

المصدر: محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية- الإسكندرية- 2002 ، ص(23،24).

I. الأسواق النقدية Money Markets :

و هي الأسواق التي يتم فيها إصدار و تداول الأصول و الالتزامات المالية قصيرة الأجل ذات درجة سيولة عالية ومستويات متدنية من المخاطر*، و التي لا تتجاوز فترات استحقاقها غالبا سنة واحدة،

* إن المقصود بالمخاطرة هو التقلب المستقبلي في العائد ،مع احتمال التعرض لخسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، وبعبارة أدق هو التذبذب في العائد المتوقع على استثمار معين، وتحقق نتائج غير النتائج المراد حدوثها .

كما يمكن أيضا تعريف المخاطرة وفق معايير الاقتصاد القياسي على أنها تعبر عن درجة التشتت للعوائد المستقبلية عن متوسط القيم المتوقعة، وتقاس المخاطرة عن طريق التباين ، والانحراف المعياري أو معامل الاختلاف للعوائد الممكنة في المستقبل.

"وتوفر هذه الأسواق للأفراد والمؤسسات المختلفة والحكومات الآليات المناسبة لإدارة السيولة لديها بما في ذلك استثمار الفائض المتاح لدى تلك الجهات أو تغطية العجز الذي تواجهه في موازنتها المالية"[1] .

ويرتكز سوق النقد على عامل أساسي ومهم في التعاملات النقدية وهو سعر الفائدة بناءً على العرض والطلب، و قد تكون السوق النقدية سوقا أولية (سوق الإصدار) يتم فيها إصدار الأوراق المالية لغرض الاكتتاب فيها ،كما قد تكون سوقا ثانوية (سوق التداول) تتداول فيها الأوراق المالية بعد الاكتتاب فيها، وتتم الصفقات بين المتعاملين عن طريق مختلف وسائل الاتصال (الهاتف، الفاكس، التلكس و غيرها).

و من أهم المؤسسات العاملة في هذه السوق نجد :

1. **البنوك المركزية:**

دورها القيام بتنظيم و الإشراف ومراقبة السوق النقدية، من خلال إصدار النقد و القيام بمهام السياسة النقدية و المتمثلة في تحكم السلطة النقدية في كمية النقود وتأثيرها في حجم الائتمان وسعر الفائدة.

2. **البنوك التجارية:**

وسميت البنوك التجارية بالتجارية لكون مطلوباتها (الخصوم) تتكون من جزء كبير منها من الودائع الجارية و تحت الطلب ، وموجوداتها تتشكل بنسبة كبيرة من قروض و أدوات استثمارية قصيرة الأجل قابلة للتسويق ، وتقوم بقبول النقود وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة .

3. **بنوك الاستثمار:**

تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية والاشتراك في إنشاء الشركات.

و تتمثل أهم الأدوات المالية المتداولة في السوق النقدية(سيتم التفصيل فيها في الجزء المتعلق بالسوق المالية الدولية) فيما يلي:

- أذونات الخزانة Bills Treasury ؛
- شهادات الإيداع Deposits of Certificates؛
- الأوراق التجارية Papers Commercial؛
- القبولات المصرفية Acceptance s'Banker؛
- اتفاقيات إعادة الشراء Agreement Rep.

[1] سعد عبد الحميد مطاوع : الأسواق المالية المعاصرة ،مكتبة أم القرى للنشر - المنصورة ، مصر -2001،ص(08).